

مساهمة دخول اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية حيز التنفيذ في تنمية
المبادلات التجارية البينية (خلال الفترة 2005-2014)

أ. ملوك عثمان	د. بلال بوجمعة
طالب دكتوراه بجامعة ادرار	أستاذ محاضر (أ) بجامعة أدرار
عضو مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري	عضو مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري
الافريقي -جامعة ادرار	الافريقي -جامعة ادرار
othmane.mellouk@gmail.com	boudjemaabellal@yahoo.fr

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على المبادلات التجارية للجزائر ومكانة وحجم المعاملات التجارية مع دول الاتحاد الأوربي بالمقارنة مع باقي المناطق الاقتصادية والدول الشريكة للجزائر، والتعرف على ما إذا قامت هذه الشراكة بعملية تحويل للتجارة الخارجية الجزائرية لصالح دول الاتحاد الأوربي من خلال الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر والذي يعني انخفاض التكاليف المتمثلة في الرسوم الجمركية مقارنة بباقي الأقاليم الاقتصادية، خاصة في ظل المنافسة القوية والهيمنة الصينية والأمريكية على التجارة العالمية.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية؛ منطقة التبادل الحر؛ التجارة الخارجية.

Résumé:

Cette étude vise à identifier l'impact de l'accord de partenariat euro-algérien sur les changes commercial de l'Algérie et le volume des transactions commerciales avec les pays de l'Union européenne, par rapport aux autres régions économiques et les pays partenaires de l'Algérie, et de déterminer si cette partenariat fait de transformer le commerce

extérieur algérien au profit des pays de l'Union européenne à travers la création par échelons d'une zone de libre-échange, ce qui signifie une diminution des tarifs douaniers par rapport à d'autres régions économiques, sur tous de la forte concurrence de chinoise et américaine sur le commerce mondial.

Mots clés: l'accord de partenariat euro-algérien; zone de libre-échange; commerce extérieur.

المقدمة:

إن التكتلات الاقتصادية ضرورة أملتتها التغيرات والتطورات المعاصرة في الاقتصاد الدولي، وحثمية للاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث برزت العديد من التكتلات الدولية والإقليمية، والتي أدت إلى ربط اقتصاديات الدول بعضها ببعض الآخر.

ومن أبرز هذه التكتلات الاقتصادية نجد اتفاقية الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الجنوبية، وباعتبار الجزائر إحدى هذه الدول، سعت إلى إبرام عقد اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى إقامة منطقة التبادل الحر، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005. ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية التالية:

ما هي وضع التبادل التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي على ضوء دخول اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية مجال التطبيق؟

وتعالج إشكالية هذه الدراسة من خلال التطرق إلى المحورين التاليين:

المحور الأول: الإطار النظري للشراكة الأورو-جزائرية؛

المحور الثاني: مكانة الاتحاد الأوروبي ضمن المبادلات التجارية للجزائر

وللإجابة على الإشكالية المطروحة نستخدم المنهج الوصفي التحليلي

عند التطرق لماهية الشراكة الأورو-جزائرية، بالإضافة إلى التحليل

الإحصائي للمبادلات التجارية للجزائر قبل وبعد دخول اتفاقية الشراكة
حيز التنفيذ.

تهدف الدراسة لتبيان مدى استفادة الجزائر من تنشيط مبادلاتها
التجارية بصفة إيجابية؛ خاصة بعد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ
سنة 2005 .

المحور الأول: الإطار النظري للشراكة الأورو-جزائرية

ارتبطت دول الاتحاد الأوروبي بعلاقات تجارية مع الجزائر، من خلال
اتفاقيات عديدة كأساس لمفاوضات الشراكة اللاحقة.

أولاً: خلفيات الشراكة الأورو-جزائرية

بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لمنطقة حوض البحر الأبيض
المتوسط، قامت الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي بإبرام اتفاقية الشراكة
مع الدول المتوسطية الجنوبية.

1- المبادرات التي سبقت الشراكة: ترجع البوادر الأولى لفكرة الحوار
والتعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي إلى سنة 1976 أين وقعت
الجزائر على اتفاقية مع المجموعة الأوروبية تسمى اتفاقية التعاون، والتي
تمنح امتيازات وتفضيلات لصادرتها الزراعية والصناعية والنصف
مصنعة إلى أوروبا، وتقديم مساعدات مالية لها.¹ إلا أنه بعد انضمام
اليونان إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1981 ثم تلتها اسبانيا
والبرتغال عام 1986، أدى إلى تغيير الوضعية الناتجة من اتفاقيات
التعاون الشامل المبرمة مع بعض دول الضفة الجنوبية لحوض البحر

¹ فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، دار الحدائق، الطبعة الأولى 1982،
بيروت، ص: 103 .

الأبيض المتوسط وحث على ضرورة تجاوز السياسة المتوسطة الشاملة بسبب منافسة المنتجات الزراعية للدول الجديدة الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية (اسبانيا، اليونان والبرتغال) للمنتجات الزراعية لدول الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط.¹

2- الاستراتيجية الجديدة للعلاقات الأورو-جزائرية: في جوان 1990 اقترحت اللجنة الأوروبية السياسة المتوسطة الجديدة، حيث جدد الاعتقاد بأن التقارب الجغرافي وكثافة المبادلات المختلفة تؤدي إلى الازدهار والاستقرار في الدول المتوسطة، هذا دفع بها إلى الاقتناع بوضع "استراتيجية متوسطة جديدة" تهدف إلى تصحيح النقص الكبير الذي كان في سياسات التعاون التجارية السابقة.²

حيث توجهت دول الاتحاد الأوروبي نحو إعادة تقييم سياساتها اتجاه دول الجوار المطلية على جنوب و شرق المتوسط و كانت بدايات هذا لتوجه بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في لشبونة حزيران يونيو 1992.³ كما تم اقتراح فكرة الشراكة الأورو متوسطة في قمة "اسن" للاتحاد الأوروبي في 10 ديسمبر 1994 بألمانيا، لتعقد بعد ذلك وبمبادرة منها مؤتمر برشلونة الأول الأورو متوسطي يومي 27-28 نوفمبر 1995 بمشاركة ممثلي الاتحاد الأوروبي وممثلي اثنا عشرة دولة متوسطة شريكة. فمؤتمر برشلونة الأول كانت فكرته الرئيسية خلق

¹ أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، دار الروافد الثقافية، الطبعة الأولى، 2013، بيروت، ص: 111-114. (بتصرف).

² دريال عبد القادر، زايري بلقاسم، تأثير الشراكة الأورو- متوسطة على أداء وتأهيل القطاع الصناعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، العدد 01، 2002، ص: 3.

³ سليمان المنديري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مديولي-6- طلعت حرب القاهرة. مصر، ط.1، 1999، ص: 225.

شراكة حقيقية من الجيل الجديد من شمال وجنوب المتوسط.¹ واتفاق الشراكة الأورو-جزائرية يندرج ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 والذي يهدف إلى إقامة منطقة التبادل الحر²، إلا أن المصادقة على الشراكة الأورو-جزائرية بالمفاهيم والمعطيات الجديدة، المبنية على أساس تحرير التجارة خارج المحروقات وإقامة منطقة تبادل تجاري حر، والإصلاحات المرفقة لها، لم يتم إلا في 19 ديسمبر 2001 بمقر اللجنة الأوروبية في بروكسل.³

وفي أبريل من سنة 2002 وقعت الجزائر رسميا على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لدى افتتاح الندوة الأورو-متوسطية المنعقدة بـ "فلينسيا" الإسبانية⁴ ثم دخولها حيز التطبيق في سبتمبر 2005.

فالشراكة الأورو متوسطية ترتكز على مبدأ التعادل التام، وهذا الأخير لا يختلف عن المبدأ الممنوح للتعاون الأورو متوسطي⁵ فهي تعني حسب بعض التعاريف " تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوروبية أم آسيوية أو أفريقية وتضم هذه الشراكة دول الاتحاد الأوروبي في غربي المتوسط سواء كانت

¹ دريال عبد القادر، زيري بلقاسم، مرجع سابق، ص: 03.

² زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو-متوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، ص: 53.

³ بلال أحمية، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو-عربية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 أبريل 2006 جامعة الشلف، ص: 443 .

⁴ document sur, **Accor Euro-Méditerranéen entre la communauté européenne et ses états membres d'une partie et la république Algérienne démocratique**, Algérienne et Populaire d'autre senat N° 948, 27 juin 2003

⁵ M'hamasadji-bouzidi Nachida, **5 essais l'ouverture de l'économie Algérienne**, Echag, édition Alger, 1998, P95.

متوسطة أو ليست متوسطة طالما أنها أعضاء في الاتحاد الأوروبي،
وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل¹
3- أهداف اعتماد مقاربة الشراكة: بالرغم من عدم التكافؤ بين الطرفين،
إلا أن الجزائر تسعى من وراء اتفاق الشراكة إلى تحقيق عدة أهداف
أهمها:²

- دعم السياسة المتبعة في الجزائر لتحقيق تطور اقتصادي واجتماعي؛
- إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي قبل
سنة 2012 طبقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة، ويشمل التبادل
المنتجات الزراعية والصناعية وقطاع الخدمات ورؤوس الأموال؛
- الاستفادة من التكنولوجيا الغربية الواسعة وذلك عن طريق البحث
والتطور في إطار منسق مع الجانب الأوروبي؛
- تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، بالاعتماد على
التمويل من برنامج ميدا للتأهيل؛
- الرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية وتحسين نماذج التسيير.
أما هدف الدول الأوروبية من الشراكة فقد تجسد في محاولة ضمان سوق
معتبرة في اتساع مستمر، حيث تنص هذه الاتفاقية على الانتقال الحر
للسلع الصناعية والمنتجات الأخرى خارج المحروقات، بين دول الاتحاد
والدول المتوسطة بما فيها الجزائر، من خلال وضع الشروط الملائمة
لتحرير المبادلات وتنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية.³

¹ رعد حسن الصرن، أساسيات في التجارة الدولية المعاصرة: مدخل تنظيمي، تكامل تحليلي، دار
الرضا للنشر، ج 2، ط1، سوريا، 2001، ص: 323

² بلال احمية، مرجع سابق، ص: 448 .

³ Chambnre Algérienne du commerce et de industrie (CACI), **Mutations**,
reve publié par la (CACI), N°39, Jan 2002, P: 19.

ثانيا: مضمون الشق التجاري للشراكة الأورو-جزائرية

تحرير المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالأنشطة التجارية الخاصة بالقطاعات المؤدية إلى رفع معدل النمو وخلق فرص العمالة، من خلال مجموعة من المبادئ والترتيبات.

1- مبادئ منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

تقوم منطقة التبادل الحر في اطار الشراكة الأورو-جزائرية على مجموعة من المبادئ، نذكر منها:¹

-مبدأ المعاملة بالمثل La réciprocité: فبعدما كانت التسهيلات الجارية الخاصة بالمنتجات المصنعة بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي الذي يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية و من دون إجبار الطرف الجزائري على القيام بذلك، غير أنه بموجب الانضمام إلى هذه المنطقة فسيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

-مبدأ التدرج La progressivité: أي بمعنى هذه المنطقة التي يتم إقامتها بشكل مباشر بن الطرفين بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وإنما يتم ذلك بصورة تدرجية خلال فترة تقدر باثنتي عشر سنة.

-مبدأ المرونة و التكيف La flexibilité et adaptation:

حيث سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية تغيير في جدول أو رزنامة التفكيك الجمركي الخاص بالمنتجات المصنعة ولحداث تعديلا فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي وهذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه في أضرار كبيرة على أحد القطاعات

¹ ميموني سمير، الشراكة الأورو-متوسطية بين الطموحات و الواقع-مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2006، ص: 188.

الاقتصادية.

2- تحديد وتيرة الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية لتنفيذ تحرير المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي:

لتسهيل إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تقرر حرية تنقل السلع، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل من خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كأقصى كحد أقصى من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ.¹

ويطلب من الجزائر، تم تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر إلى سنة 2020 بدلا من سنة 2017.²

أما فيما يخص قوائم السلع و المنتجات مجال التبادل، فالمنتجات الفلاحية تنص اتفاقية الشراكة على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، وقد تم الاتفاق على تحديد ثلاث قوائم من السلع سيتم تحريرها وفق جدول زمني متفق عليه والجدول الموالي يوضح ذلك:

¹ زعباط عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 55.

² كلمة السيد وزير التجارة، يوم تحسيسي واعلامي حول: المخطط الجديد لتفكيك التعريفات الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، الجزائر، بتاريخ 28-08-2012.

الجدول رقم (01): قوائم السلع والمنتجات

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتج	نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي
1	إلغاء فوري	المواد الأولية (معدل الحماية الجمركية يتراوح ما بين 5%-15%) و تمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار	23%
2	سنتين بعد توقيع الإتفاقة و دخولها حيز التنفيذ، تمتد إلى 05 سنوات أي بنسبة 20% سنويا	المنتجات نصف المصنعة التي تمثل 26% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2 مليار دولار	26%
3	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتجات بعد سنتين من توقيع الاتفاقية، تمتد إلى 10 سنوات، أي 10% سنويا	المنتجات التامة الصنع أو النهائية و تمثل 50% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، تمثل 2.3 مليار دولار	50%

Source : Revue Mutations, (CACI), accord d'association-européen, N°39 JAN, 2002, p: 33.

وبالتالي تطوير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، من خلال التعاون في المجال الجمركي بهدف ترقيّة الرقابة والإجراءات الجمركية، من شأنه المساهمة بشكل فعال في بناء منطقة التجارة الحرة.

المحور الثاني: مكانة الاتحاد الأوروبي في حجم المبادلات التجارية للجزائر

لمعرفة وضعية الاتحاد الأوروبي في المبادلات التجارية مع الجزائر، نتطرق الى مقارنة حجم الواردات والصادرات للجزائر مع الاتحاد الأوروبي مع باقي الأقاليم، ثم أهم الدول من حيث حجم الواردات والصادرات في المبادلات التجارية البينية للجزائر
أولاً: تطور حجم الواردات الجزائرية من الأقاليم وأهم الدول المتعامل معها

تستورد الجزائر من دول العالم لتلبية حاجياتها، واستفادة دول الاتحاد الأوروبي في اطار الشراكة الأورو-جزائرية بعد دخولها حيز التطبيق من عدة فرص.

1- مقارنة حجم واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي مع باقي الأقاليم
للتعرف مكانة الاتحاد الأوروبي في مستوردات الجزائر قبل وبعد دخول الشراكة الأورو-جزائرية حيز التطبيق، نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (2) تطور حجم الواردات الجزائرية من أهم الأقاليم الاقتصادية
الوحدة: مليون دينار

السنة	الاتحاد الأوروبي	باقي دول أوروبا	أمريكا	الدول العربية	آسيا
2001	453059.3	89.340.1	129.380.3	19.266	60.102
2002	529.040.0	108.666.3	158.144.7	39.233	104.887
2003	601.269.1	130.914.9	134.455.6	41.709	123.298
2004	719.078.8	147.742.2	188.134.9	49.412	189.951
2005	785.302.3	180.628.6	214.929.9	46.832	242.240
2006	847.287.2	130.113.3	224.753.5	52.867	273.830
2007	995.184.1	143.053.9	307.686.7	62.740	375.667
2008	1359.153.8	162.113.8	386.430.1	71.522	545.067
2009	1.497.010.2	234.558.7	327.199.2	113.892	637.861
2010	1.520.305.7	207.890.1	372.293.2	134438	730.613
2011	1.793.536.8	189.512.5	483.265.2	178595	725.758
2012	2.042.773.8	311.457.5	466.871.9	183.200	815.080
2013	2.282.239.7	307.875.6	503.342.2	273.149	924.374
2014	2.393.773.5	332.031.4	605.930.9	217.224	1.093.306

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001-2012, la direction technique chargée de la comptabilité nationale alger, ONS, mars 2014,
- Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004-2014, la direction technique chargée de la comptabilité nationale alger, ONS, octobre 2015

من خلال الجدول رقم (2)، يمكن أن نقسم حجم الواردات الجزائرية الى فترتين أساسيتين؛ الأولى قبل 2005؛ والثانية ابتداء من سنة 2005 ودخول اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية حيز التنفيذ.

نلاحظ من خلال الجدول أن المبادلات التجارية الجزائرية في الفترة الأولى تتم في المقام الأول مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث أنه من سنة 2001 حتى سنة 2005 كان يستحوذ على نسبة كبيرة من واردات الجزائر، حيث كانت نسبة الواردات سنة 2001 تقدر بـ453.059.3 مليون دينار؛ أي 59.2% من إجمالي الواردات، وهو مؤشر يدل على التركيز الجغرافي للواردات.*

أما باقي دول أوروبا فتعتبر ثاني المتعاملين الاقتصاديين من حيث الأقاليم تقدر نسبة الواردات منها حوالي 11%. وثالث إقليم تستورد منه الجزائر هي أمريكا حيث ارتفعت نسبة الواردات من 16.9% سنة 2001 بقيمة 129.380.30 مليون دينار إلى 188.134.90 مليون دينار سنة 2004 أي 14% من الواردات. وتعتبر آسيا رابع إقليم تستورد منه الجزائر حيث ارتفعت نسبة الواردات من 7.9% في سنة 2001 إلى 16.2% سنة 2004، في حين تقدر نسبة الواردات من الدول العربية بـ3.6%.

أما ابتداء من الفترة الثانية في عام 2005 ودخول اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية حيز التنفيذ فظلت المبادلات التجارية منحازة لدول الاتحاد الأوروبي من حيث نسبة واردات الجزائر منها حيث بلغت 54.4% سنة 2006، وظلت في الارتفاع إلى أن بلغت إلى 2.393.773.50 مليون دينار سنة 2014، إلا أن حصة الاتحاد الأوروبي من الواردات الإجمالية انخفضت إلى 50.7% لصالح منطقة

* التركيز الجغرافي للواردات يعبر عن مدى تركيز واردات دولة ما من عدد قليل من الشركاء التجاريين، حيث كلما ارتفع التركيز الجغرافي للواردات كلما يكون اقتصاد الدولة مكشوف وخاضع لسيطرة الشركاء التجاريين في حالة الأزمات.

آسيا وبالتحديد الصين، وبالمقارنة مع عام 2014؛ انخفضت الواردات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 14.62% من 29.68 مليار دولار في عام 2014 إلى 25.34 مليار دولار أمريكي في عام 2015.¹ ثم نلاحظ أن آسيا أصبحت ثاني المناطق التي تستورد منها الجزائر بعدما كانت في المرتبة الرابعة، حيث ارتفعت الواردات من 16.2% سنة 2005 إلى 24.3% سنة 2010 ثم ارتفعت إلى 1.093.306.40 مليون دينار سنة 2014، ثم شهدت انخفاضا² بنسبة 18.6% تقريبا من 17.68 مليار دولار عام 2014 إلى 14.39 مليار دولار عام 2015. ثم تأتي منطقة أمريكا في المرتبة الثالثة بعدما كانت في المركز الثاني، حيث بلغت أقصى نسبة واردات منها 16% سنة 2007 ثم انخفضت على 12.9% 2014، ثم نلاحظ أن باقي دول أوروبا أصبحت في المركز الرابع حيث بدأت نسبة الواردات في الانخفاض من 12.1% سنة 2005 إلى 7% سنة 2014، كما نلاحظ أن الدول العربية بالرغم من الزيادة التي تحققت في قيمة الواردات السلعية بالأرقام المطلقة، من 19.266.80 مليون دينار سنة 2001 إلى 217.224.30 مليون دينار إلا أن نسبتها من مجموع الواردات الجزائرية لاتزال صغيرة جدا لا تتعدى 4%.

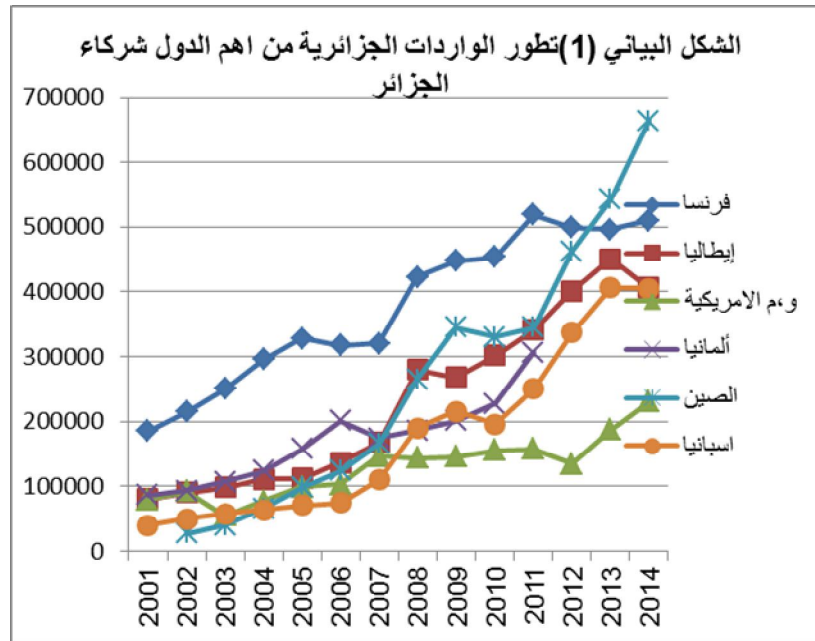
2- أهم الدول من حيث حجم الواردات في المبادلات التجارية البينية للجزائر:

بعد أن تطرقنا لحجم الواردات في التبادلات التجارية للجزائر مع الأقاليم الاقتصادية، حيث أن احتلال إقليم معين للمرتبة الأولى في هذه

¹ المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك، تطور التجارة الخارجية من حيث المناطق الاقتصادية، 2016 /11/20 <http://www.cnis.fr/cms/Accueil/statistiques>

² نفس المرجع.

التعاملات لا يعني بالضرورة أن الجزائر تتعامل مع كل دول هذا الإقليم بشكل مكثف، وتوضح المبادلات التجارية البينية للجزائر انه من بين أول عشرة دول الموردة للجزائر هناك خمس دول أوروبية كما يوضحها الشكل البياني الموالي:



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Excel2007

والاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، مرجع سابق.

يتضح من الشكل البياني أعلاه أن فرنسا من أهم شركاء الجزائر لأسباب تاريخية من جهة وجغرافية من جهة أخرى، حيث¹ أنها كانت تحتل المرتبة الأولى من بين أهم موردي الجزائر إلى غاية 2013، أين انتقلت إلى المرتبة الثانية، حيث سنة 2001 كانت تقدر نسبة الواردات منها 24.2% وبدأت في الارتفاع، إلى أن وصلت 510.135.6 سنة

¹ - Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004-2014 ,Op.cit.
-Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001-2012,Op.cit.

2014، رغم ارتفاع قيمة الواردات منها إلا أن حصتها من إجمالي الواردات انخفضت لصالح الصين، وإيطاليا كانت تحتل المرتبة الثانية من بين أهم موردي الجزائر إلى غاية 2009 أين انخفضت قيمة الواردات منها و انتقلت إلى المرتبة الثالثة لصالح الصين، أما ألمانيا فبعدها كانت في المركز الرابع سنة 2001 بقيمة واردات تقدر بـ 60.963.3 مليون دينار أي بنسبة 08% تراجعت إلى المركز الخامس بقيمة واردات 306.255.6 مليون دينار أي 6.5%، في حين إسبانيا بعدما كانت تحتل المرتبة السادسة بقيمة واردات 63.546.4 مليون دينار بـ 4.8% من إجمالي الواردات سنة 2004 انتقلت إلى المرتبة الرابعة سنة 2014 بقيمة واردات 8.405.050 مليون دينار حوالي 8.6% من الواردات، في حين بريطانيا بعدما لم تكن ضمن أول عشر موردين للجزائر طوال الفترة بين 2004-2013 أصبحت تحتل المرتبة العاشرة سنة 2014 بمبلغ واردات 116.517.1 مليون دينار أي بنسبة 2.5%، في حين بلجيكا عكس ذلك بعدما كانت في المركز العاشر سنتي 2004 و 2006 لم تعد ضمن العشر دول الموردة للجزائر.

وتعتبر الولايات المتحدة أهم دولة في أمريكا تستورد منها الجزائر، حيث قدرت قيمة الواردات سنة 2001 بـ 77.180.1 مليون دينار أي 5.9% وكانت تحتل المركز الثالث من بين عشر دول الأولى، في سنة 2014 أصبحت تحتل المركز الخامس بقيمة واردات 230.856.1 وهو ما يمثل 4.9% من الواردات، إلا أنه رغم إبرام اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، نسجل النمو المتصاعد للواردات الجزائرية

من الصين، حيث بعدما كانت الصين في المرتبة الثامنة سنة 2002 بقيمة واردات 27.230.1 مليون دينار بنسبة 2.8% أصبحت من اهم الموردين للجزائر في المرتبة الأولى سنة 2014 بقيمة 663.702.9 مليون دينار أي بنسبة 14.1% ، وهذا راجع إلى قوة تنافسية الصادرات الصينية التي تمتاز بانخفاض أسعارها مقارنة بباقي الدول الأوربية، تشير¹ إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر التي قامت بها الجمارك الجزائرية أن نسبة واردات الجزائر خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2015، بلغت 39.19 مليار دولار.

ثانيا: تطور حجم الصادرات الجزائرية نحو الأقاليم وأهم الدول المتعامل معها

تصدر الجزائر الى دول العالم ، وبالتالي هل استفادة الجزائر من فرص التصدير في اطار الشراكة الأورو-جزائرية بعد دخولها حير التطبيق؟

1- مقارنة حجم صادرات الجزائر الى الاتحاد الاوروبي مع باقي الأقاليم للتعرف مكانة الاتحاد الأوروبي في صادرات الجزائر قبل وبعد دخول الشراكة الأورو-جزائرية حير التطبيق، نورد الجدول التالي:

¹مازوز بوعيشة، الصين أول بلد تستورد منه الجزائر و آخر بلد تصدر له، www.akhersaa-dz.com، تاريخ الاطلاع 2016/01/31، تاريخ الاطلاع 2016/12/28

الجدول رقم (3) تطور حجم الصادرات الجزائرية نحو الأقاليم الاقتصادية

الوحدة: مليون دينار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

السنة	الاتحاد الأوروبي	باقي دول أوروبا	أمريكا	الدول العربية	آسيا
2001	943.862.1	85.119	357.501	46.778	44.410
2002	959.393.3	86.399	368.649	40.545	39.671
2003	1.122.143.9	96.090	587.056	47.690	48.061
2004	1.278.583.8	111.691	809.896	69.512	63.705
2005	1.903.577.0	148.147	1.194.917	77.241	90.978
2006	2.089.979.8	151.382	1.521.323	80.539	134.678
2007	1.835.573.2	150.476	1.781.231	86.820	298.546
2008	2.659.020.4	202.063	1.754.328	155.191	294.950
2009	1.717.200.1	166.660	1.082.275	105.279	262.725
2010	2.127.478.2	251.817	1.476.574	150.130	319.642
2011	2.728.125.0	315.105	1.746.923	175.186	395.188
			1		
2012	123.20..3.1	262.947	1.591.719	239.855	438.261
2013	3.315.192.3	191.653	976.454	273.801	444.523
2014	3.157.764.0	218.115	748.552.7	289.458	494.009

(ONS)، مرجع سابق.

من خلال الجدول رقم (3)، يمكن أن نقسم حجم الصادرات الجزائرية الى فترتين أساسيتين؛ الأولى قبل 2005؛ والثانية ابتداء من سنة 2005 ودخول اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية حيز التنفيذ. إن حصيلة الصادرات الجزائرية في تصاعد مستمر، وذلك راجع إلى زيادة قيمة الصادرات من سنة إلى أخرى، إلا أن هذه الزيادة تعود

أساسا إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، باستثناء سنة 2009 أين انخفضت قيمة الصادرات بسبب تدني أسعار البترول من 94.45 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 61.06 سنة 2009.

تعرف الصادرات الجزائرية انتشارا واسعا حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأساسي للجزائر من حيث الأقاليم الاقتصادية، وتشير الإحصائيات أن أكثر من نصف الصادرات الجزائرية موجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي، ونلاحظ أن الصادرات لدول الاتحاد الأوروبي في ارتفاع مستمر باستثناء سنتي 2007 و2009 أين انخفضت لصالح أمريكا، أين سجلت انخفاض بسبب تدني أسعار النفط، الأمر الذي يفسر عدم استفادة الجزائر من تصدير منتجاتها باتجاه الاتحاد الأوروبي بعد دخول اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية حيز التنفيذ سنة 2005.

ثم تأتي في المرتبة الثانية منطقة أمريكا حيث بلغت نسبة الصادرات سنة 2001 حوالي 24.2% من الصادرات وبدأت في الارتفاع إلى أن بلغت 42.2% سنة 2007 ثم بدأت في التراجع حيث وصلت سنة 2014 إلى 15.2% ، وتسيطر أمريكا الشمالية على نسبة كبيرة منها.

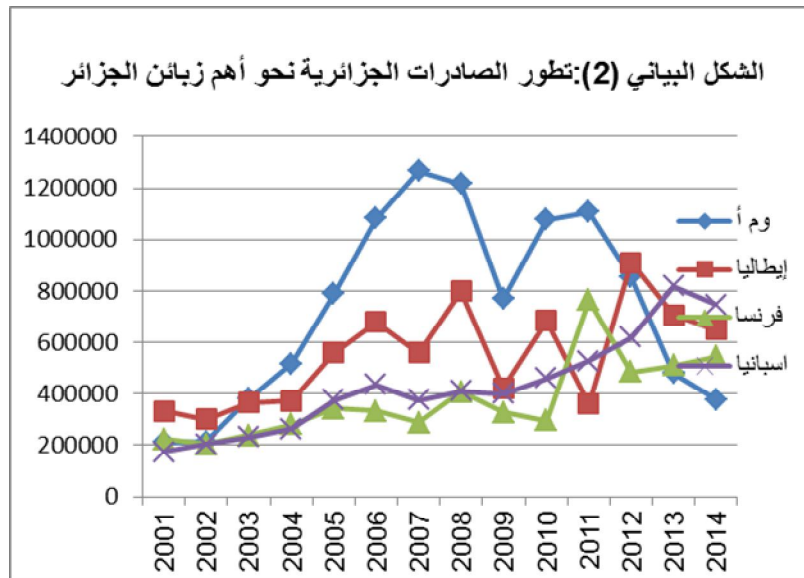
ثم تأتي باقي دول أوروبا كالثالث إقليم من حيث التبادل التجاري بنسب صادرات تتراوح بين 3% و 06% ، و تعتبر آسيا رابع إقليم من حيث الأقاليم التي تصدر لها الجزائر، كما نلاحظ أن الصادرات اتجاهها في ارتفاع منذ سنة 2002 باستثناء سنة 2009، وأقصى قيمة لها هي 494.009.80 مليون دينار سنة 2014 بنسبة 10%.

أما الصادرات اتجاه الدول العربية فنلاحظ انها منذ سنة 2003 بدأت في الارتفاع عدا سنة 2009 التي عرفت فيها كل قيم الصادرات انخفاضا بسبب انخفاض ، وبلغت أقصى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 289.458.40 مليون دينار .

2- أهم الدول من حيث حجم الصادرات في المبادلات التجارية البينية

للجزائر:

توضح المبادلات التجارية البينية للجزائر من حيث حجم الصادرات انه من بين أهم الدول التي تصدر لها الجزائر هناك ثلاثة دول أوروبية. كما يوضحها الشكل البياني الموالي:



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Excel2007

والاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، مرجع سابق.

من حيث الصادرات: نجد أنه من بين أول عشر دول التي تصدر لها

الجزائر هناك ست (06) دول من الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تركيا، وثلاث دول من أمريكا، والشيء الملاحظ كذلك أن الصين ليست ضمن أهم زبائن الجزائر بعدما كانت على رأس قائمة موردي الجزائر.

نلاحظ من خلال الشكل البياني (2) أن الولايات المتحدة الأميركية كانت تحتل الصدارة من حيث الصادرات الجزائرية لها، منذ سنة 2003 أين كانت تقدر بـ 378.658.6 مليون دينار أي بنسبة 19.9% إلى غاية سنة 2011 أين بلغت 1.107.031.8 مليون دينار وهو ما يمثل 20.6%، ثم تراجع من حيث نسبة الصادرات لها لصالح الدول الأوروبية، وبلغت أقصى قيمة لها سنة 2008 بـ 1.215.557.5 مليون دينار أي 23.9% بسبب ارتفاع أسعار البترول، كما نلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية إلى اسبانيا، إيطاليا وفرنسا، وتصدرها قائمة زبائن الجزائر خلال سنة 2014 بنسب 15.2%، 13.2% و 11% على الترتيب، مقابل 7.7% للولايات المتحدة الأمريكية.

وخلال إحدى عشر (11) شهر في سنة 2016 احتلت إيطاليا المرتبة الأولى في قائمة أهم زبائن الجزائر بـ 4.411 مليون دولار 17.24% أي بانخفاض قدره 9.33%، وتليها اسبانيا بـ 3.241 مليون دولار أي 12.67% سجلت انخفاضا بـ 41.79%، ثم تأتي فرنسا بـ 2.949 مليون دولار بنسبة 11.53% وهي كذلك سجلت انخفاضا قدره 29.33%.¹

الخاتمة:

¹ Statistiques de commerce extérieur de l'Algérie : période onze premiers mois 2016, centre nationale d'informatique et des statistiques, DGD, www.douane.gov.dz, consulter le 2016/12/29

نظرا لأهمية المبادلات التجارية في تنمية وتطوير الاقتصاد، سعت الجزائر إلى إبرام اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية مع الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر وإزالة معوقات التجارة، وتعتبر تنمية المبادلات التجارية من الأهداف الأساسية ضمن الاتفاقيات، يتم من خلالها زيادة التخصص وزيادة الكفاءة الإنتاجية وحجم التبادل، إلا أن عدم تنوع التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية والتركز السلعي لها على المحروقات وعدم وجود سلعة ذات ميزة نسبية، يجعل من الجزائر لا تستفيد بشكل كبير من منطقة التبادل الحر، عكس دول الاتحاد الأوروبي التي وجدت من خلال هذه الشراكة سوقاً لتصريف منتجاتها التي تمتاز بالقدرة على التنافسية، والتي كانت صادراتها إلى الجزائر في ارتفاع مستمر؛ وهذا بالتزامن مع ارتفاع أسعار البترول، إلى أن حصتها من الواردات الإجمالية انخفضت لصالح الصين التي تعتبر منافسا قويا لدول الاتحاد الأوروبي.

وبالتالي يمكن القول أن اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية في ظل الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر لم تعمل على تحويل التجارة الخارجية لصالح دول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي الشراكة الأورو-جزائرية على المدى القصير لم يكن لها انعكاس كبير على تنمية المبادلات التجارية للجزائر. وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية لتأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر إلى سنة 2020 بدلا من سنة 2017.

قائمة المراجع

- أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، دار الروافد الثقافية، الطبعة الأولى، 2013، بيروت.
- فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، دار الحداثة، الطبعة الأولى 1982، بيروت.
- سليمان المنديري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي-6- طلعت حرب القاهرة. مصر، ط1، 1999.
- دريال عبد القادر، زايري بلقاسم، تأثير الشراكة الأورو-متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، العدد 01 ، 2002.
- زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو-متوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول ، 2004.
- ميموني سمير، الشراكة الأورو-متوسطية بين الطموحات و الواقع- مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2006 .
- كلمة السيد وزير التجارة، يوم تحسيسي واعلامي حول: المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، الجزائر، بتاريخ 2012-08-28 .
- Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001-2012 , la direction technique chargée de la comptabilité nationale alger, ONS, mars 2014,
- Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004-2014 , la direction technique chargée de la comptabilité nationale alger, ONS, octobre 2015
- Revue Mutations, (CACI), accord d'association-européen, N°39 JAN, 2002.
- المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك، تطور التجارة الخارجية من حيث المناطق الاقتصادية، 2016 /11/20

مساهمة دخول اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية... أ. ملوك عثمان α د. بلال بوجمعة

[/http://www.cnis.fr/cms/Accueil/statistiques](http://www.cnis.fr/cms/Accueil/statistiques)

- مازوز بوعيشة، الصين أول بلد تستورد منه الجزائر و آخر بلد
تصدر له، 2016/01/31، www.akhersaa-dz.com، تاريخ الاطلاع
2016/12/28

-Statistiques de commerce extérieur de l'Algérie : **période
onze premiers moi 2016**, centre nationale d'informatique et des
statistiques, DGD, www.douane.gov.dz consulter le 29/12/2016.